

الإستثمار في الجزائر بين النصوص القانونية و الواقع

الأستاذ/عمور محمد، جامعة مستغانم

مقدمة:

يعد الإستثمار أحد مقومات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹ عبر تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي لما تسخر به الجزائر من مقومات ، كما أن للإستثمار مزايا متعددة خاصة ما تعلق بنقل التكنولوجيا، وكذا التوسيع في تدفقات التجارة والتعجيل لعملية التنمية الإقتصادية².

ولهذا عملت الجزائر على سن مجموعة معتبرة من التشريعات من أجل تلطيف مناخ الإستثمار ، وكسب ثقة المستثمرين الأجانب عن طريق ما تضمنته هذه التشريعات من محفزات وضمانات وإنشاء لهيئات تتكفل بتأطير الإستثمار ، هذه التشريعات رغم كثرتها إلا أن الجزائر لم تصل إلى زيادات معتبرة في تدفق الإستثمار الأجنبي، هذا ما أدى بنا إلى طرح إشكالية هل التشريع الحالي المتعلق بالإستثمار كفيل بجذب الإستثمار الأجنبي ؟ وهل فعلا الواقع الحالي للإستثمار الأجنبي في الجزائر يعكس ما تضمنه التشريع من محفزات ؟

وسوف نحاول الإجابة عن هذه الإشكاليات في ثلاثة محاور وهي:

أولا : الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر .

ثانيا : الإطار التشريعي والتنظيمي لحوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثا : الواقع الحالي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

¹ جمال خرشوش و حمزة العوادي ، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد السابع ، العدد الثاني لسنة 2014 ، ص 43

² زيدان محمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال ، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، ص

أولا : الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر

1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إمتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة في إدارته ، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص لفتح أسواق جديدة ، فضلا على قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية ، والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹.

إذ يعتبر صندوق النقد الدولي أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الإستثمارات الموجهة لإقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الإقتصادي لبلد آخر والتي يتمتع بها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية².

2- تصنيفاته

توجد عدة تصنيفات للإستثمار الأجنبي المباشر فيمكن تصنيفه على أساس معيار النشاط الوظيفي للمشروع أو طبقا للملكية المشروع لما تكون مطلقة أو مشتركة ، أو طبقا لدرجة النشاط الإنتاجي أو التجاري أو لمعيار الزمن (قصيرة أو طويلة الأجل) أو طبقا لمعيار الدوافع³.

إلا أن هذا الأخير يعتبر من أهم التصنيفات الجديدة وبدوره يصنف عدة تصنيفات تتمثل في الإستثمار الباحث عن المصادر ، والباحث عن الأسواق والباحث عن الكفاءة والباحث عن أصول إستراتيجية⁴.

¹ عصام عمر مندور ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، طبعة 2010 ص 11

² بولرباح غريب ، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية وطرق تقييمها ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد العاشر ، سنة 2010 ، ص 99

³ عصام عمر مندور ، مرجع سابق ، ص 11

⁴ ساعد بوراري ، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي "دراسة مقارنة" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007 - 2008 ص 12

3- أهميته

إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تتمثل أساسا في تحقيق أهداف هامة تتمثل في التشغيل ، وزيادة المعرفة الإدارية ومهارة العمال ونقل التكنولوجيا ، كما أنه يقوم بدعم التنمية الإقتصادية للدول المضيفة ، ويزيد من مساهمتها في الإنتاج والسوق الدولية¹ ، كما يعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي حيث حل الإستثمار الأجنبي محل المصادر التقليدية المتمثلة في القروض الثنائية والقروض من البنوك التجارية وغيرها².

وهو مصدر لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي ، كما يعتبر أيضا المحرك الأساسي لعملية التصدير³.

ثانيا : الإطار التشريعي والتنظيمي لحوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- التعديل المستمر للتشريع المتعلق بالإستثمار

إن إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على وجود فرص جيدة لعمليات الإستثمار الأجنبي بالإضافة إلى تمتع الدولة بالإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي⁴ ، فبعد تعرض الإقتصاد الوطني للأزمة المالية سنة 1986 ، أرغم السلطة على التفكير في الإستثمار وتكرس ذلك من خلال القانون 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالإستثمار الوطني الخاص⁵ ، والقانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض⁶ ، وتحفيزا للإستثمار الأجنبي وتغييرا للذهنية السابقة ، شرع المشرع الجزائري في تعديل قوانين الإستثمار بموجب المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار⁷.

¹ بلعوج بلعيد ، تأثير الشفافية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، الملتقى الدولي "أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي" كلية الإقتصاد جامعة الجزائر 28-30 جوان 2003

² بن عماري عار وبوسعدة سعيد ، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي الثاني 14 - 15 نوفمبر 2005 ص 01

³ عصام عمر منذور ، مرجع سابق ، ص 11

⁴ أحمد يوسف دودين ، أساسيات التنمية الإدارية و الإقتصادية في الوطن العربي "نظريا وتطبيقيا" ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة 2014 ، ص 342

⁵ جريدة رسمية العدد 28 لسنة 1988

⁶ جريدة رسمية العدد 16 لسنة 1990

⁷ جريدة رسمية العدد 64 لسنة 1993

ومع بداية الحديث عن فشل هذا القانون في ترقية الإستثمار ، وفي أداء الدور المنوط به على أرض الواقع إنتهى الحديث عن بديل له ، وهو ماحدث بموجب الأمر 03/01 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بقانون تطوير الإستثمار المعدل والمتمم¹ ، إذ تضمن هذا القانون تصحيح الوضعيات المختلفة عن طريق منح الحرية للمستثمر من جهة وتبسيط وتخفيف أنظمة الإستثمار من جهة أخرى².

هنا تجدر الإشارة إلى أن الأمر 03/01 المعدل والمتمم شكل تطورا نوعيا في معاملة الإستثمارات الأجنبية ، فهو موجه للإستثمارات الأجنبية والوطنية طبقا لنص المادة الثانية منه ، هذا بالإضافة للإمتيازات والضمانات التي تضمنها والمتمثلة في نظام عام ونظام إستثنائي³ ، إلا أن التعديلات التي طرأت على هذا القانون والمتمثلة في الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار⁴ ، وكذا الأمر 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتعلق قانون المالية التكميلي لسنة 2009⁵ وكذا الأمر 01/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق قانون المالية التكميلي لسنة 2010⁶ وكذا الأمر 01/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق قانون المالية التكميلي لسنة 2010⁷ ، والقانون 12/12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013⁸ وكذا القانون 08/13 المؤرخ في 31 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2013⁹ ، وكذا القانون 10/14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015¹⁰ عرفت بعض التقييد سوف نتطرق إليه لاحقا .

¹ جريدة رسمية العدد 47 لسنة 2001

² عجة الجيلالي ، الكامل في القانون الجزائري للإستثمار ، الأنشطة العادية وقطاع المحروقات ، دار الخلدونية ، طبعة 2006 ، ص 08

³ عبيوط محمد وعلي ، الإستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة ، طبعة 2012 ، ص 71

⁴ جريدة رسمية العدد 47 لسنة 2006

⁵ جريدة رسمية العدد 44 لسنة 2009

⁶ جريدة رسمية العدد 49 لسنة 2010

⁷ جريدة رسمية العدد 72 لسنة 2012

⁸ جريدة رسمية العدد 72 لسنة 2013

⁹ جريدة رسمية العدد 68 لسنة 2013

¹⁰ جريدة رسمية العدد 78 لسنة 2014

وبذلك فإن حوافز الإستثمار على سبيل الإجمال لا الحصر تتمثل أساسا في إستقرار الأحوال القانونية والإقتصادية ، وكذا إستقرار أسعار الصرف ، إضافة إلى وجوب وجود هيكل ضريبي يشجع على تمويل الإستثمار ولا يعطي مزايا أكثر للتمويل بالعجز¹.

وبالرجوع إلى هذه التشريعات نجدها تضمنت مجموعة من الحوافز تمثلت أساسا في ضمان المعاملة بالمثل، بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني ، والتي يقصد بها تعامل الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي تعامل بها المستثمر الوطني ، ويترتب على هذا أن تكون المعاملة منصفة وعادلة ، أي التمتع بنفس الحقوق وتحمل نفس الواجبات².

هذا بالإضافة إلى عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات طبقا لنص المادة 15 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم³ ، أي تطبيق القانون الذي أنشأ في إطاره الإستثمار ، وإستثناءا بناء على رغبة المستثمر ، ويكون هذا عادة عندما يحتوي القانون الجديد على ضمانات ومزايا أفضل⁴.

كما تضمنت هذه القوانين حوافز مهمة تمثلت في الحرية الكاملة للإستثمار الأجنبي في تحويل رؤوس الأموال بعينها وكذا عائدات هذه الأموال وهذا ما تضمنته المادة 126 من القانون 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم⁵.

كما أن هذه القوانين تضمنت حوافز ضريبية هامة تختلف حسب فترات إنجاز المشاريع ، وأيضا ولكون الظاهرة الجمركية وطيدة الإرتباط بتطور هيكل الدولة كون أن السياسة الجمركية تعد تقليديا إحدى مهماتها بنفس درجة السياسة الخارجية⁶ ، ذهب المشرع الجزائري إلى جعل إعفاءات وتسهيلات جمركية مهمة والعمل على تعديلها خاصة بموجب قوانين المالية.

¹ طالبي محمد ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة "إقتصاديات شمال إفريقيا" ، العدد السادس ،

ص 317

² عجة الجيلالي، مرجع سابق ، ص 455

³ جريدة رسمية العدد 47 لسنة 2001

⁴ لعاري وليد ، الحوافز والحوافز القانونية للإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع فرع قانون أعمال سنة 2007 -

2008 جامعة الجزائر ص 19

⁵ جريدة رسمية العدد 52 لسنة 2003

⁶ إليزابيت تاريل ، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية ، دار النشر Iticis ، طبعة 2003 ، ص 10

أيضا من أهم الحوافز التشريعية في نظرنا التي يمكن الإشارة إليها هي إمكانية اللجوء إلى المصالحة والتحكيم في حالة وجود خلاف بين المستثمر و الجزائر ، وهذا ما تم النص عليه بموجب المادة 17 من القانون 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم¹ ، وكذا أحكام القانون 09/08 المؤرخ في 12 ديسمبر 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية² التي وصفت أحكامه بالإيجابية على عدة مستويات ، فالهيئة العربية للتحكيم أشادت بهذا القانون ، فاعتبره رئيس الهيئة الدكتور عبد الحميد الأحذب على أن هذا القانون عصري مبرزا في هذا السياق أن الهيئة العربية للتحكيم أصدرت موسوعة التحكيم لكل الدول العربية وأدرجت بها 150 صفحة كملحق تخص قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري³.

هذا كله على المستوى الداخلي ، أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر إلترمت دوليا بشأن تشجيع الإستثمار الأجنبي وتجسد ذلك في إنضمام الجزائر إلى بنك التسويات الدولية في 30 جوان 2003 ، للإستفادة من التجربة الطويلة لبنك التسويات في مجال الإشراف والرقابة على البنوك ، وكذا ضمن الإتفاقيات الثنائية والإتفاقيات المتعددة الأطراف التي تصب في مجال حماية وترقية الإستثمار الأجنبي وكذا منع الإزدواج الضريبي⁴ ، منها 41 إتفاقية خاصة بتشجيع الإستثمار الأجنبي و 24 إتفاقية لمنع الإزدواج الضريبي⁵.

هذا إضافة إلى أن هذه التشريعات تضمنت خلق لأجهزة الهدف من إنشائها التنظيم والتأطير القانوني للإستثمار سوف نعالجها باختصار في الفرع التالي.

¹ جريدة رسمية العدد 47 لسنة 2003

² جريدة رسمية العدد 21 لسنة 2009

³ منى ميمون ، التحكيم التجاري الدولي وفقا لتعديلات قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08 ، مجلة منتدى القانون ، العدد 07 ص 163

⁴ وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية (1999 – 2006) ، دار الخلدونية، طبعة 2014 ص 109-110

⁵ رايس خدة وكرامة مروة ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، دراسة تحليلية ، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية ، العدد الثاني ديسمبر 2012 ، ص 73

2- الأجهزة المنظمة لعملية الإستثمار في الجزائر

أ- المجلس الوطني للإستثمار

أنشأ المجلس الوطني للإستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الإستثمار ووضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة وهو مكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الإستثمار وسياسة دعمها ، والموافقة على إتفاقيات الإستثمار، إذ نظم صلاحياته المرسوم التنفيذي 355/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006¹.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أهم جهاز التي نظم صلاحياتها المرسوم التنفيذي 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2009² ، وتعتبر الوكالة شخص معنوي عام لا مركزي مرفقي ذو طابع إداري ووظيفي والتي كانت في السابق تسمى وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارات المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994³ ، ويتمثل دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب ، وإزالة العقبات خاصة الإدارية المتعلقة بإطلاق المشاريع ، وإنشاء المؤسسات⁴ ، ومن أهم مهامها تجميع الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار في الشباك الوحيد ، وهذا إستنادا لنص المادة 23 فقرة 01 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم⁵.

وأهم الهيئات المعنية بالإستثمار في الشباك الوحيد هي المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب ، الجمارك، التعمير ، تهيئة الإقليم والبيئة ، الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للإستثمار ، ولجنة تنشيط الإستثمارات وتحديد أماكنها ، المجلس الشعبي البلدي، ملحقات قباضات الخزينة والضرائب.

والملاحظ أن هذه الهيئات العمومية منها ما تكون تابعة لدوائر وزارية ومنها ما لا تعد كذلك⁶.

¹ جريدة رسمية العدد 64 لسنة 2006

² جريدة رسمية العدد 64 لسنة 2006

³ جريدة رسمية العدد 67 لسنة 1994

⁴ لعاري وليد ، مرجع سابق ، ص 78

⁵ جريدة رسمية العدد 47 لسنة 2001

⁶ عبيوط محمد وعلي ، مرجع سابق ، ص 93

كما ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الإستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الإستثمار أهمها الجمعية العالمية لوكالات ترقية الإستثمار التي تشمل أكثر من 150 وكالة ، كما تعمل الوكالة على تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل CNUCED للإستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الإستثمار في الجزائر ، و ONUDI لتدريس وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الإستثمار ، وكذا البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات ، وإقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج القيام بالأعمال¹.

ج- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

ونظرا لما يعرفه العقار الموجه للإستثمار من إشكالات قانونية بصفته أساس بداية إنطلاق المشاريع الإستثمارية ، فبدون أرضية لا يمكن إنطلاق أي مشروع إستثماري على العموم ، فلجأ المشرع الجزائري إلى إصدار نصوص تشريعية من شأنها تشكيل قاعدة قانونية تسمح بضمان تسيير منتظم للحافطة العقارية المتوفرة والموجهة لترقية الإستثمار ، تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 119/07 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المعدل والمتمم² ، فحسب أحكام هذا المرسوم سيما المواد 23،09،02 فإن الوكالة تتمتع بصفة المرقى العقاري ،بالإضافة إلى تمتعها بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي فتخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة ، وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير وتتمثل مهامها في:

- تسيير وترقية حافظتها العقارية
- الوساطة بحيث أنها يمكنها أن تسيير أملاك عقارية لحساب على أساس إتفاقية مبرمة بينها وبين مالك هذه العقارات .
- متابعة السوق العقاري ذو الطابع الإقتصادي ومن ثمة المساهمة في تكوين بنك معلومات متعلق بالعقار الإقتصادي.
- تعميم ونشر المعلومات المتعلقة بالعرض العقاري وتطلعات السوق و آفاقه .

¹ www .andi.dz le 05.05.2015

² جريدة رسمية العدد 27 لسنة 2007

- إعداد جدول الأسعار يمكن أن يكون مرجع في تحديد القيم كالأسعار الإقتصادية وأتاوى حق الإمتياز.
- صلاحية تهيئة المناطق الجديدة¹
- وأهم من كل هذا أن تكون الوكالة مرصد وطني حقيقي في مجال المعطيات المتعلقة بالعقار الموجه للإستثمار وكذا تكوين وإبراز سوق عقاري يتميز بالشفافية.

د- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار

إذ أن المشرع الجزائري لم يكتف بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري فقط في حله لإشكالية العقار الموجه للإستثمار، فأنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 120/07 المؤرخ في 23 أفريل 2007² الملغى بموجب المرسوم التنفيذي 20/10 المؤرخ في 12 جانفي 2010³ لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار وتمثل المهام الأساسية لها طبقا لنص المادة الثانية من هذا المرسوم فيما يلي:

- مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم.
- تشجيع جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية والخاصة بإنشاء أراضي مهيئة وموجهة لإستقبال الإستثمارات.
- المساهمة في الضبط والإستعمال العقلاني للعقار الموجه للإستثمار في إطار الإستراتيجية المحددة من الولاية مع الأخذ بعين الإعتبار على الخصوص التجهيزات العمومية.
- ضبط شروط سير السوق العقارية المحلية.
- إقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاطات جديدة.
- متابعة إقامة وإنجاز المشاريع الإستثمارية وتقييمها .

¹ منحت لها هذه الصلاحية بموجب قرار مجلس الوزراء المعتمد بتاريخ 22 فيفري 2012 ، التعلية رقم 9306 الصادرة عن المديرية العامة للأموال الوطنية بتاريخ 13 سبتمبر 2012.

² جريدة رسمية العدد 27 لسنة 2007

³ جريدة رسمية العدد 04 لسنة 2010

إضافة إلى هذا فإنه يمكن الرجوع إلى لجنة فرعية تقنية ، كما تم تنظيم تسيير لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار وفقا للمرسوم التنفيذي 20/10 المؤرخ في 12 جانفي 2010¹ وكذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 02 المؤرخة في 31 ماي 2012² .

نجد أن المشرع الجزائري سن لمجموعة من الحوافز تمويلية وإجرائية وإدارية هامة من أجل إستقطاب حجم أكبر من الإستثمارات الأجنبية إلا أنه من حيث الواقع فإنه لم يوفق في جعل هذه الحوافز كفيلة بإستقطاب الإستثمار الأجنبي نظرا للنقص الملاحظ على هذه الحوافز وما تضمنته تشريعات الإستثمار من حوافز سوف نتطرق إليها في المحور التالي.

ثالثا: الواقع الحالي للإستثمار الأجنبي في الجزائر

نجد أن سعي الجزائر إلى تعديل القوانين المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر تعد في حد ذاتها عائقا لما تحمله من انعدام للإستقرار القانوني وتراجع المشرع الجزائري عن خوصصة المؤسسات العمومية من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بحيث أن مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس مال المؤسسات العمومية الإقتصادية في إطار عملية الخوصصة لا يمكن أن يتجاوز 49 بالمئة من رأس مال المؤسسة ، إضافة إلى وجود عوائق إدارية وإجرائية ترهق المستثمر فجاءت الجزائر في المرتبة 127 من 189 دولة بخصوص سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المتعلقة برخص البناء وهذا حسب تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2015 الصادر عن البنك الدولي العالمي³ ، إضافة إلى عوائق أخرى تتمثل أساسا في عدم توافق نظام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مع التنظيم الإداري المحلي ، كون أنه ليس لها أي علاقات مباشرة مع المديريات التنفيذية ، فرغم أن الشباك الوحيد المركزي يشتمل على ممثل لمختلف الإدارات ، إلا أن نجد أن العقد الإداري المكرس لمنح الإمتياز عن الأرضية الممنوحة للمستثمر في إطار الأمر 04/08 المؤرخ في 01 سبتمبر 2009 المحدد لشروط وكيفية منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية المعدل والمتمم⁴ تتم إجراءاته دون أي تدخل مباشر فيتم إعداده وإتمام عملية إشهاره على مستوى إدارة أملاك الدولة وكذا الحفظ العقاري ووكالة مسح الأراضي والوكالة الولائية للتنظيم والتسيير العقاريين الحصريين لما تكون هذه الأخيرة مالكة للقطعة

¹ جريدة رسمية العدد 04 لسنة 2010

² تعليمة صادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية مؤرخة في 13 جوان 2012 تحت رقم 6280

³ le 05.05.2015 www.doing.com

⁴ جريدة رسمية العدد 49 لسنة 2009

الأرضية ، بحيث أن المستثمر يقوم بسحب العقد المشهر إما من مصالح أملاك الدولة أو الوكالة الولائية للتنظيم والتسيير العقاريين الحضريين ، بالإضافة إلى غياب تمثيل هذه الأخيرة على مستوى الشباك الوحيد المركزي على غرار مديرية الحفظ العقاري ووكالة مسح الأراضي التي نرى أن وجوب تمثيل لها أكثر من ضروري.

هذا بالإضافة إلى إشكالية الفساد خاصة الإقتصادي منه المرتبط ببعض الأوضاع والأنشطة الإقتصادية¹ والذي تتعدد أشكاله والتي تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ، ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والإبتزاز والإحتيال ، إذ أن كثرة قضايا الفساد الأخيرة في الجزائر أثرت كثيرا على ثقة المستثمرين الأجانب ، ورغم صدور القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد² الذي وضع إجراءات وعقوبات لمكافحة الفساد ، وكذا الأمر 22/96 المؤرخ في 09 جويلية 1996³ المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل والمتمم ، وكذا القانون 01/05 المتعلق من الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها⁴ ، إلا أن الفساد في الجزائر بقي كبيرا.

وحسب الدراسة التي قام بها فريق من البنك الدولي ميدانيا بمقابلة المستثمرين أنفسهم في سنة 2002 أن أهم العوائق الموجودة على أرض الواقع تتمثل في صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها ومشكلة العقار الصناعي وضعف مستوى البنية التحتية للإستثمار ، وضعف مستوى تأهيل الموارد البشرية ونفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة⁵.

خاتمة

إن المشرع الجزائري يسعى جاهدا من أجل إستقطاب أكبر للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، عن طريق سنه لمجموعة من التشريعات تضمنت حوافز كثيرة تهدف أساسا إلى كسب ثقة المستثمر الأجنبي عن طريق السعي إلى تخفيف الإجراءات الإدارية بجعل أجهزة مختصة بتنظيم الإستثمار، والسعي من أجل ضمان إستقرار

¹ موسى بودهان ، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر ، منشورات ANEP طبعة 2009 ص 30

² جريدة رسمية العدد 14 لسنة 2006

³ جريدة رسمية العدد 43 لسنة 1996

⁴ جريدة رسمية العدد 11 لسنة 2005

⁵ ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة سنة

2006- 2007 ص 282

قانوني وإقتصادي وسياسي ، إضافة إلى الإلتزامات الدولية الجسدة في الإنفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ، إلا أنه لم يصل إلى المبتغى المرجو من هذه الحوافز نظرا للواقع المعيق الذي لايزال في نظرنا غير مشجع ، مما يستوجب العمل على إزالة العوائق عن طريق الابتعاد عن سياسة حماية الإقتصاد الوطني¹ لما لها من سلبيات أكثر من إيجابيات وكذا تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية والعمل على إقرار مبدأ الشفافية للحد من الفساد ، والأهم من ذلك العمل على تحسين صورة الجزائر على المستوى الدولي لدى المستثمر الأجنبي ، والتنسيق بين مختلف الأجهزة الإدارية القضائية، وتحسين شروط إستقبال المستثمرين وتقديم لهم جميع التوضيحات حول هذه الحوافز ، والتكفل بمعالجة العوائق المرفوعة من طرف المستثمرين بالسرعة المطلوبة ، ومرافقتهم في الحصول على جميع الوثائق الإدارية ، لاسيما عقد منح الإمتياز ومختلف الرخص الأخرى ، وكذا عصنة الإدارة العمومية ، وتحديث الإطار القانوني والمؤسسي للإستثمار ، والإستثمار الأجنبي خاصة ، وتعزيز آليات الرقابة على تطبيق التشريعات الحالية².

المراجع:

المؤلفات باللغة العربية

- أحمد يوسف دودين ، أساسيات التنمية الإدارية والإقتصادية في الوطن العربي "نظريا وتطبيقيا" ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة 2014.
- إليزابيت نتايل ، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية ، ترجمة دار النشر Iticis ، طبعة 2003 .
عجة الجيلالي ، الكامل في القانون الجزائري للإستثمار، الأنشطة العادية وقطاع المحروقات ، دار الخلدونية ، طبعة 2006.
- عصام عمر مندور ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، طبعة 2010.
- عيوط محمد وعلي ، الإستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة ، طبعة 2012
- موسى بودهان ، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر ، منشورات ANEP طبعة 2009.

¹ .p224 ,Tebani amel ,privatisation des entreprise publique économique en Algerie, édition belkise ,Alger 2011

² Bernard lassudrie – duchene jean louis reiffers, le protectionnisme , economica,paris ,p 318

➤ وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية (1999 – 2006)، دار الخلدونية ، طبعة 2014.

➤ الرسائل والمذكرات الجامعية

➤ ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2006-2007

➤ داود سعد الله ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر سنة 2011 – 2012 .

➤ ساعد بوراري ، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي "دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2007 – 2008.

➤ لعماري وليد ، الحوافز والحوافز القانونية للإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، فرع قانون أعمال جامعة الجزائر 2008-2007

➤ المقالات والمجلات

➤ بن عماري عمار وبوسعدة سعيد ، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني 14 – 15 نوفمبر 2005 ص 01.

➤ بولرباح غريب ، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية وطرق تقييمها ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد العاشر، سنة 2010 .

➤ بلعوج بلعيد ، تأثير الشفافية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، الملتقى الدولي "أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي" كلية الإقتصاد جامعة الجزائر 28-30 جوان 2003 .

➤ جمال خرشوش و حمزة العوادي ، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد السابع ، العدد الثاني لسنة 2014 .

➤ رايس خدة وكرامة مروة ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، دراسة تحليلية ، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية ، العدد الثاني ديسمبر

2012

➤ زيدان محمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال ، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول 2004 .

➤ طالبي محمد ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس 2009 .

➤ منى ميمون ، التحكيم التجاري الدولي وفقا لتعديلات قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08 ، مجلة منتدى القانون ، العدد 07

النصوص القانونية

➤ القانون 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالإستثمار الوطني الخاص ، جريدة رسمية العدد 28 لسنة 1988.

➤ القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، جريدة رسمية العدد 16 لسنة 1990.

➤ الأمر 22/96 المؤرخ في 09 جويلية 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال ، جريدة رسمية العدد 43 لسنة 1996.

➤ الأمر 03/01 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بقانون تطوير الإستثمار ، المعدل والمتمم جريدة رسمية العدد 47 لسنة 2001 .

➤ القانون 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم ، جريدة رسمية العدد 52 لسنة 2003.

➤ القانون 01/05 المتعلق من الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها ، جريدة رسمية العدد 11 لسنة 2005.

➤ القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ، جريدة رسمية العدد 14 لسنة 2006 .

➤ الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار، جريدة رسمية العدد 47 لسنة 2006.

➤ الأمر 04/08 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 المحدد لشروط وكيفيات منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية المعدل والمتمم جريدة رسمية ، العدد 49 لسنة 2008

➤ القانون 09/08 المؤرخ في 12 ديسمبر 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية العدد 21 لسنة 2009.

➤ الأمر 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، جريدة رسمية العدد 44 لسنة 2009.

➤ الأمر 01/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ، جريدة رسمية العدد 49 لسنة 2010.

➤ القانون 12/12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013 ، جريدة رسمية العدد 72 لسنة 2012.

➤ القانون 08/13 المؤرخ في 31 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2013 ، جريدة رسمية العدد 68 لسنة 2013 .

➤ القانون 10/14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 جريدة رسمية العدد 78 لسنة 2014 .

➤ المرسوم التنفيذي 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بصلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها جريدة رسمية العدد 67 لسنة 1994.

➤ المرسوم التنفيذي 355/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المنظم لصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار، جريدة رسمية العدد 64 لسنة 2006.

➤ المرسوم التنفيذي 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المنظم لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، جريدة رسمية العدد 64 لسنة 2006.

➤ المرسوم التنفيذي 119/07 المؤرخ في 23 أبريل 2007 المعدل والمتمم المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، جريدة رسمية العدد 27 لسنة 2007 .

➤ المرسوم التنفيذي 120/07 المؤرخ في 23 أبريل 2007 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار وتشكيلاتها وسيرها ، جريدة رسمية العدد 27 لسنة 2007 ، الملغى بموجب المرسوم التنفيذي 20/10 المؤرخ في 12 جانفي 2010 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار وتشكيلاتها وسيرها ، جريدة رسمية العدد 04 لسنة 2010.

التعليمات الإدارية

➤ التعليمة الصادرة عن المديرية العامة للأموال الوطنية بتاريخ 13 سبتمبر 2012 تحت رقم 9306.

➤ التعليمة الصادرة عن المديرية العامة للأموال الوطنية بتاريخ 13 جوان 2012 تحت رقم 6280.

المؤلفات باللغة الفرنسية

➤ Bernard lassudrie – duchene jean louis reiffers,le protectionnisme, economica,paris.

➤ Tebani amel ,privatisation des entreprise publique économique en Algerie, édition belkise ,Alger 2011.

مواقع الأنترنت

➤ www.andi.dz le 05 /05/2015

➤ www.doing.com le 05 /05/2015